

بمشاركة ٥٠٠ من قياديي وخبراء قطاع التقنية

وزير المواصلات والاتصالات يترعى مؤتمر ميت أي سي تي اليوم



○ كمال بن أحمد.

انطلاقته عام ٢٠٠٩ في البحرين، مجموعة متنوعة من الأنشطة والفعاليات مثل ورش العمل وجلسات لقاءات رجال الأعمال وعرض فرص المشاركة في

يبتادلون عددا من موضوعات الساعة التقنية، وأخر معطيات هذا القطاع في الأسواق العالمية، إضافة إلى استعراض جملة من قضايا أساسية تشكل ركائز مهمة في صناعة تقنية المعلومات والاتصالات. ويجمع المؤتمر تحت سقف واحدة، الأطراف الفاعلة كافة في مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتبادل المعرفة وتنمية فرص الأعمال، فضلا عن البحث عن حلول أكثر متانة في هذا القطاع، كما تسعى هذه الفعالية إلى تعزيز القدرات الابتكارية وتنشيط المواهب المحلية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويضم ميت أي سي تي منذ

تحت رعاية وحضور المهندس كمال بن أحمد وزير المواصلات والاتصالات، تنطلق صباح اليوم، النسخة الثامنة من مؤتمر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميت أي سي تي ومعرض البحرين الدولي للتكنولوجيا بايتكس في مركز الخليج للمعارض والمؤتمرات بفندق الخليج، وذلك بمشاركة قرابة ٥٠٠ من قادة وخبراء قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في البحرين والمنطقة. ويحتضن مؤتمر ميت أي سي تي هذا العمل العديد من الجلسات وورش العمل بشكل أساسي، موضوع (التحول الرقمي)، ويشارك فيه نخبة من المتحدثين من داخل البحرين وخارجها،

تحت شعار (دخول الأسواق الخارجية)

الزياني يترعى ملتقى (ألواني الإقليمي الخامس)



○ زايد الزياني.

المشهد الاقتصادي البحريني، والمشاريع التي تعمل عليها، وكيفية توجيهها نحو المشاريع الصناعية والتجارية والخدمات المبتكرة غير التقليدية، ودعمها للوصول بمنتجاتها إلى الأسواق الإقليمية.

الصادرات البحرينية من خلال التركيز الصناعي ذات القيمة المضافة مثل الألمنيوم والبتروكيماويات والمنتجات المعدنية والحديد وغيرها، كما يبحث الملتقى أهمية توفير الاستثمارات والخدمات والمساعدات المالية لزيادة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديدا، وخاصة أن هذه المؤسسات تشكل أكثر من ٩٠٪ من الاقتصاد الوطني، إضافة إلى سبب الأسواق التقليدية والجديدة، وتنمية الصادرات غير النفطية من منتجات المشروبات والمشروبات المتنوعة والمتطورة وطعام الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويخصص ملتقى ألواني الإقليمي الخامس حيزا من النقاش لحضور المرأة

ويترقى الملتقى إلى أهمية تنوع سلة والسياسة زايد بن راشد الزياني، وفعاليات ملتقى (ألواني الإقليمي الخامس)، الذي تنطلق فعالياته يوم ٢٧ الجاري. ويقام الملتقى هذا العام تحت عنوان: «دخول الأسواق الخارجية.. فرص وتحديات»، ويتحدث فيه عدد من الخبراء الاقتصاديين ورواد ورجال الأعمال ضمن محاور عديدة تسلط الضوء واقع تصدير المنتجات والخدمات البحرينية إلى الأسواق التقليدية والجديدة. ويبحث ملتقى ألواني الخامس بشكل أساسي في البرامج الحكومية الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتنمية الصادرات، والجهود التي تبذلها وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في هذا المجال، بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية وصندوق العمل تمكين وغرفة تجارة وصناعة البحرين وغيرها من الجهات المعنية، وذلك في إطار رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

بفضل تركيزها على زيادة الأرباح والإيرادات

الشركات العائلية في دول الخليج على ثقة بفرص نجاحها في عام ٢٠١٨

بما يشمل تأسيس مجلس مديريين رسمي (٥٥٪) ومجلس مستشارين رسمي (٢٢٪). ومن المثيرة للاهتمام أن ٢٠٪ من الذين تم استطلاع آرائهم فقط أشاروا إلى اعتمادهم مجلسا عائليا في شركاتهم. ويتولى مجلس المديرين مسؤولية إدارة العمل، فيما يتولى المجلس العائلي بوظيفة حل المسائل العائلية وتنظيمها عبر إنشاء مجموعة من القواعد المتعارف عليها لتحديد شروط الدخول ضمن الملكية العائلية، أو تولي المناصب التشغيلية في الشركة. تتولى المجالس العائلية كذلك مسؤولية وضع الخطوط العريضة لسياسات التدريب والتنمية، كما تحرص على توافر المهارات والمحفزات والخبرات المطلوبة لنجاح العمل؛ من هنا، تلعب هذه المجالس دورا رئيسيا

وأبدت الشركات العائلية ثقة في فرص نجاحها في عام ٢٠١٨، في ظل تكتيها مع الواقع الجديد المتمثل في انخفاض أسعار النفط والتطورات الجيوسياسية، وذلك وفقا لتقرير جديد نشرته مؤخرا شركة بي بي إم جي بعنوان «استطلاع الشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي». ويحلل التقرير ويناقش آراء أكثر من ٤٠ قائدا من قادة الشركات العائلية من ست دول من مجلس التعاون الخليجي، فيما يتغلغل بالتوجهات والمسائل التي تؤثر في قطاع الشركات العائلية. ويقول رئيس استشارات الشركات العائلية لدى شركة بي بي إم جي الشرق الأوسط وجنوب آسيا هاريس جويينا: «تشكل الشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي ركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد في المنطقة. وقد أبدى ٥٧٪ من الذين تم استطلاع آرائهم تفهمهم بفرص نجاح أعمالهم في عام ٢٠١٨، وهذا يعد مؤشرا إيجابيا على الرغم من ظروف المنطقة الاقتصادية».

وأظهر الاستطلاع بقاء عنصر النمو أولوية قصوى لدى أعمال كثير من الشركات العائلية، ويركز ٨١٪ من هذه الشركات على تحسين معدلات الربحية فيما تركز ٥٥٪ منها على زيادة الإيرادات. عند امتداد الشركات العائلية عبر الإقليم، من الضروري أن يتم الحصول على نسب كافية من الأعضاء المتنامي. وقد أشار قرابة نصف الذين تم استطلاع آرائهم إلى ارتفاع حدة المنافسة عائقا محتملا للنمو ومصدر قلق كبير؛ لذلك، من الطبيعي أن نرى ٢٨٪ من الشركات في التقرير تخطط لتنويع منتجاتها وخدماتها، و٢٣٪ منها تسعى لدخول أسواق جديدة. كما أن إيجاد التوازن المناسب بين مصالح العائلة

علي نور مساعد للرئيس التنفيذي للخدمات

المساندة والتطوير بـ«البحرينية الكويتية»



○ علي إبراهيم نور.

أعلنت البحرينية الكويتية للتأمين تعيين السيد علي إبراهيم نور في وظيفة مساعد الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والتطوير. وقال الرئيس التنفيذي للشركة إبراهيم الرئيس: «نحن فخورون بتعيين السيد علي إبراهيم نور في هذا المنصب، حيث يعتبر السيد علي نور من الشباب البحرينيين المتميزين ومن ذوي الكفاءات والمؤهلات في سوق التأمين».

وعملها وت تعزيز موقعها الريادي في سوق التأمين، وكذلك يساهم على قسم العلاقات العامة، ومراكز التأمينات الشخصية الموجودة في مختلف أنحاء المملكة، وقسم مراقبة الجودة وتكنولوجيا المعلومات. وأشار إلى أن السيد علي نور قد شغل وظائف إدارية عدة قبل انضمامه إلى البحرينية الكويتية للتأمين، كان آخرها شغله منصب نائب المدير العام بشركة التكافل الدولية. وقال: «بالنيابة عن جميع العاملين في البحرينية الكويتية للتأمين أود أن أرحب بالسيد علي نور في الشركة وأتمنى له كل النجاح والتوفيق في منصبه الجديد».

تمويل الإقتصاد



بقلم:

د. جاسم حاجي

قام خبراء الاقتصاد البيئي بتعديل نماذج النمو منذ فترة طويلة لمرعاة دور البيئة، وبالتالي النظر في الظروف التي تضمن النمو، سواء كانت مستدامة أو مستمرة. ونتيجة لذلك، لا يميل الاقتصاديون البيئيون إلى الحديث عن النمو الاقتصادي في حد ذاته، بل عن النمو الاقتصادي المستدام. وعندما يشير خبراء الاقتصاد الكلي إلى النمو المستدام، فإنهم عادة ما يعينون النمو المستمر. عندما يقوم اقتصاديو النمو بدراسة دور العوامل الخارجية في عملية النمو فإنهم يرجعون بشكل حصري تقريبا إلى عوامل تكنولوجية ومعرفية خارجية. ويتجاهلون بشكل عام العوامل البيئية، على الرغم من أن اللائحة من المرجح أن تصبح أكثر أهمية في العقود القادمة. وحتى رأس المال الاجتماعي، وهو الواعد الجديد نسبيا في الاقتصاد، يبدو أكثر انمجا في أدب النمو.

لماذا التجاهل بهذا الشكل لقضية تجسد فشل السوق من العوامل الخارجية، قضايا الملكية المشتركة، والتي تكون أهميتها في كل من عمليات النمو ورفاهية الإنسان موثقة توثيقا جيدا؟ الجدل المطلق على الأرجح - أو التفكير الغامض بأن الابتكار سوف يهب إلى النجدة، ولكن لماذا تولد الأسواق التكنولوجية لحل مشكلة تجمع بين المعرفة والعوامل البيئية الإيجابية؟

هذا نداء إذا من أجل إحداث تغيير عاجل في مناخ الاقتصاد، على المستويين التمهيدي والمتقدم. إن فصول النمو في كتب الاقتصاد الكلي اليوم لا تشير إلى البيئة - سواء كمعدل في وظيفة الإنتاج أو كعامل مقيد يؤثر على إنتاجية رأس المال البشري أو المادي.

هناك عدد قليل من الكتب المدرسية للنمو الاقتصادي التي كتبها خبراء اقتصاديو نمو معروفون ونشطون جدا في هذا المجال. من خلال الذهاب إلى جداول المحتويات، نشعر بخيبة أمل بسرعة، من الجدير بالملاحظة أن جميع الكتب المدرسية التي يتعلم فيها طلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا أسس النمو الاقتصادي تشمل دائما فصلا عن دور رأس المال البشري والتغير التكنولوجي، ولكن دائما يغيب عنها معالجة قضية البيئة ورأس المال الطبيعي.

يترسخ مفهوم رأس المال البيئي في المناقشات المتعلقة بالسياسات، ولكنه مفقود إلى حد كبير في المناهج الاقتصادية الرئيسية. وأرى أن العوامل الخارجية البيئية، تغيير المناخ، والقيود المفروضة على الموارد الطبيعية ستؤثر باستمرار وبعمق على مستقبل البشرية. ويجب أن يتوقف تعليم الاقتصاد، ولا سيما اقتصاد النمو، عن تجاهلها. بعد فترة وجيزة من بداية الأزمة المالية، نشرت مجلة الايكونوميست مقالا حول الانقسام الذي سببته

الأزمة بين علماء الاقتصاد الكلي وعلى النقد الذاتي الذي يطبقه بعض من أكثر الاسماء شهرة في الأوساط الأكاديمية على الانضباط الذي يدرسونه. كانت السنوات الـ ٣٠ الأخيرة من التلمذة المهنية في الجامعات الأمريكية والإنجليزية (مضيعة مكلفة للوقت). ومعظم الاقتصاد الكلي في السنوات الـ ٣٠ الماضية معرض لخطر أن يكون «غير مجد بشكل مدهل في أحسن الأحوال، وأن يكون ضارا في الأسوأ».

وفي كثير من البلدان، اندلعت مناقشة بين أساتذة الاقتصاد الكلي الجامعيين بشأن طريقة عرض النظام الاقتصادي للطالب، وكيفية مناقشة المشاكل الاقتصادية من حيث الأسباب والحلول الممكنة.

لقد استغرق الأمر أكبر أزمة اقتصادية ومالية منذ الكساد الكبير لإثارة نقاش مفتوح بين علماء الاقتصاد الكلي حول ما إذا كان «النموذج الاقتصادي» الذي يدرس في برامج الاقتصاد كافيا. ونحن نأمل ألا يأخذ الأمر الإبرك الكامل للعواقب السلبية لتغير المناخ حتى تعود المهنة إلى رشدها بشأن الاقتصاد البيئي والطريقة التي يتم بها تجاهل رأس المال الطبيعي في معظم أعمال الاقتصاد الكلي.

والفرق بين الأزمة المالية والبيئية هو أن لدينا فعلا مجموعة جيدة من الأعمال التي تدمج رأس المال الطبيعي في نماذج النمو. والمشكلة هي أنها ظلت إلى حد كبير المجال المقيد لاقتصادي البيئة. تمكنت الغالبية العظمى منا من الحصول على شهادات في الاقتصاد من دون قراءة ورقة واحدة عن الاقتصاد البيئي أو مواجهة رأس المال الطبيعي كحجة في وظائف الإنتاج التي درسناها.

الأمريكية بعد مرور ١٢ عاما على توقيعه، وكيف يمكن للصناعي والتاجر البحريني استثمار هذه الاتفاقية من أجل دخول السوق الأمريكي الواسع وزيادة التصدير وتأسيس قاعدة صناعية، وخاصة بعد الحديث عن إعادة التفاوض مع واشنطن بشأن بند صناعة المنسوجات في هذه الاتفاقية. وفي السياق ذاته يتطرق الملتقى إلى كيفية تعزيز الاستفادة من عضوية البحرين في دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى الاتفاقيات التجارية، وغيرها في تنمية الصادرات البحرينية.

ويسلط الملتقى الضوء تاريخ البحرين الطويل من الانفتاح الاقتصادي وتحديث التجارة الذي أدى إلى وجود درجة عالية من التكامل لاقتصاد مملكة البحرين مع الاقتصاد العالمي، إضافة إلى القوة التنافسية الكبيرة في مجال التنمية البشرية واستقرار الاقتصاد الكلي والخدمات المالية والأنظمة التجارية الفعالة والانفتاح على التجارة.

ويسلط الملتقى الضوء تاريخ البحرين الطويل من الانفتاح الاقتصادي وتحديث التجارة الذي أدى إلى وجود درجة عالية من التكامل لاقتصاد مملكة البحرين مع الاقتصاد العالمي، إضافة إلى القوة التنافسية الكبيرة في مجال التنمية البشرية واستقرار الاقتصاد الكلي والخدمات المالية والأنظمة التجارية الفعالة والانفتاح على التجارة.

ويسلط الملتقى الضوء تاريخ البحرين الطويل من الانفتاح الاقتصادي وتحديث التجارة الذي أدى إلى وجود درجة عالية من التكامل لاقتصاد مملكة البحرين مع الاقتصاد العالمي، إضافة إلى القوة التنافسية الكبيرة في مجال التنمية البشرية واستقرار الاقتصاد الكلي والخدمات المالية والأنظمة التجارية الفعالة والانفتاح على التجارة.

لجنة الانتخابات بالغرفة تفتح باب تقديم

الطلبات لإدراج الأسماء وتصحيح البيانات

لهم حق الانتخاب نتيجة دراستها وتبلغ مقدم الطلب بقرارها عن طريق الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني. علما بأنه سيتمثل العضو في الاقتراع صاحب المؤسسة الفردية أو الممثل القانوني للشركة العضو حسب رسالته الصادر المقيد في سجلات الغرفة وفقا للجدول المرفق بقانون الغرفة. يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <https://www.bcci.bh/fs/voterslist.pdf> وللحصول على استمارة تقديم الطلبات لإدراج الأسماء وتحديث وتصحيح البيانات الخاصة بالقيود التجارية الخاصة بالقيود في جدول الانتخاب في مدة أقصاها يوم واحد من تاريخ تقديم الطلب».

اسمائهم في جدول الانتخاب بغير حق أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بقيدهم أو العضويات الجديدة المنضمة إلى الغرفة التقدم بطلب إلى لجنة الانتخابات للدورة (٢٩) لمجلس الإدارة لإدراج اسمائهم وتحديث وتصحيح البيانات الخاصة بقيدهم طبقا للبيانات المزودة من القيد التجاري بوزارة الصناعة والتجارة وتحديث وتصحيح البيانات الخاصة بقيدهم طبقا للبيانات المزودة من القيد التجاري بوزارة الصناعة والتجارة. وللاطلاع على جدول الانتخاب يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <https://www.bcci.bh/fs/voterslist.pdf> وللحصول على استمارة تقديم الطلبات لإدراج الأسماء وتحديث وتصحيح البيانات الخاصة بالقيود في جدول الانتخاب في مدة أقصاها يوم واحد من تاريخ تقديم الطلب».

قال رئيس لجنة الانتخابات للدورة (٢٩) لمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين جاسم حسن عبدالعال إن «فتح باب تقديم الطلبات لإدراج الأسماء وتحديث وتصحيح البيانات بجدول الانتخاب لهذه الدورة سيكون لغاية يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ فبراير ٢٠١٨ من الساعة ٨.٠٠ صباحا إلى الساعة ٢.٠٠ ظهرا في مبنى الغرفة الرئيسي بيت التجار أو عن طريق تقديم الطلب على البريد الإلكتروني: elections@bccibh». وأضاف: «وفقا لل مادة (٥١) من اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة الصادرة بالقرار رقم (١٥٦) لسنة ٢٠١٣، فإن على أعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين الذين أهدم تدوين

الرميثي رئيسا لاتحاد الغرف

الخليجية والمهندس الراجحي نائبا له

من إنجازات طوال فترة الدورة الماضية وعن كامل التقدير والاعتزاز للجهود الطبية التي بذلها في الدورة السابقة منوها بما حققه من إنجازات ونجاحات وإطلاق مشاريع ومبادرات فاعلة، كما نوه بما تحققت من تعاون وثيق من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، والهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، وغير ذلك من أجهزة منظومة المجلس. كما أعرب الاتحاد عن ثقته في قدرة الرئيس الجديد للاتحاد في العضو به إلى أفق جديدة من النجاحات والإنجازات التي تواكب تطورات المرحلة المقبلة، وتعزز من قدرته وقطاع الخاص الخليجي على مواجهة التحديات التي تفرض مضاعفة الجهود في سبيل مواجهتها وتهيئة بيئة العمل التي تعزز من مسيرة العمل الاقتصادي الخليجي المشترك، بجانب النظر في استكمال إنجاز بعض الملفات والمشاريع الملحوظة التي يسعى الاتحاد إلى إنجازها في الفترة المقبلة بالتعاون مع الغرف الخليجية الأعضاء.

رحب اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي برئيس دورته الجديدة العشرين الأستاذ محمد بن ثاني الرميثي رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة الذي انتقلت إليه رئاسة هذه الدورة في العاشر من فبراير الجاري، وبالنائب الأول للرئيس المهندس أحمد سليمان الراجحي رئيس مجلس الغرف السعودية، في ظل استمرار العديد من التحديات التي تواجه مسيرة القطاع الخاص الخليجي في الوقت الراهن، وتبني الاتحاد العديد من البرامج والمشاريع التي تستهدف تعزيز العمل الاقتصادي الخليجي المشترك وتقوية دور هذا القطاع في مواجهة تحديات المرحلة المقبلة.

وكان مسبقا اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي قد شارك انتقال رئاسة الاتحاد من غرفة تجارة وصناعة الكويت إلى اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، مبدئياً عميق الشكر والتقدير للأستاذ علي الغانم وما حققه